قـــرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٦٥١ لسنة ٢٠٠٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ بإنشاء المجلس الأعلى للآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠٠٤ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛

وعلى موافقة اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة فى ٢٠٠٤/٤/١١ ؛

وبناء على ما عرضه وزير الثقافة ؛

قـــرر :

(المادة الأولى)

تخرج من عداد الأراضى الأثرية وتدخل فى دائرة أملاك الدولة الخاصة قطعة الأرض البالغ مساحتها ٢ فدان والواقعة بالقطعة ٦٨/٢٧٤ بحوض التل نمرة (٧) بزمام قرية كفر الأمديد مركز تمى الأمديد - محافظة الدقهلية والموضحة الحدود والمعالم بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية المرفقتين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١١ ربيع الأول سنة ١٤٢٦ هـ

(الموافق ٢٠ أبريل سنة ٢٠٠٥م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ احمد نظيف

وزارة الثقافة

مـذكـرة

للعرض على السيد الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء

تنص المادة الثالثة من قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه :

«تعتبر أرضًا أثرية الأراضى المملوكة للدولة التى اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التى يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة ، ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضى الأثرية أو أراضى المنافع العامة للآثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الأثار ، أو أصبحت خارج أراضى خط التجميل المعتمد للأثر» .

وحيث إن القطعة المراد إخراجها من عداد الأراضى الأثرية تقع بالقطعة رقم ٦٨/٢٧٤ بحوض التل نمرة (٧) بزمام قرية كفر الأمديد - مركز تمى الأمديد - محافظة الدقهلية وتبلغ مساحتها ٢ فدان وهذه المساحة ضمن عشرة أفدنة .

وحيث إن هذا المسطح يقع بأرض الآثار ، فقد رأت اللجنة ضرورة إجراء حفائر فى هذا المسطح على حساب قرية كفر الأمير «كفر الأمديد» بناء على طلب مجلس مدينة تمى الأمديد والوحدة المحلية بالربع .

وقد قامت منطقة تفتيش آثار الدقهلية بإجراء حفائر ومجسات فى الموقع الخاص بالمساحة المطلوب إخراجها وقد تبين من العمل أنه قد عثر على بعض القطع الأثرية أثناء الحفائر عبارة عن بعض العملات البرونزية على أحد الأوجه الإله «زيوس» وعلى الوجه الآخر النسر الذى يرمز للإمبراطورية الرومانية والبعض الآخر عليه أسماء الأباطرة .

وعثر أيضًا على جزء سفلى لتمثال من الحجر الجيرى على قاعدته كتابات بالهيروغليفية وبعض الآثار الفخارية مثل المسارج وبعض الأختام الاسطوانية والمستطيلة الشكل والتى ترجع للعصر اليونانى الرومانى ، وعثر أيضًا على جزء سفلى لتمثل من الحجر الجبلى عليها كتابات بالهيراطيقية وتم تسجيل هذه القطع بسجل الآثار بالمنطقة وتم حفظها داخل مخزن آثار تل الربع كما عثر على أجزاء من جدران لا تشكل عنصراً معماريًا معينًا حيث إنها كانت فى معظمها من مدماك أو مدماكين .

وهذا الجزء المستغنى عنه والبالغ مساحته ٢ فدان ، حدوده كالآتى :

الحد البحرى : القطع ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٦ بحوض التل نمرة (٧) .

الحد الشرقى : باقى القطعة ٦٨ بحوض التل نمرة (٧) « ٦٨/٢٧٥ » .

الحد القبلى : باقى القطعة ٦٨ بحوض التل نمرة (٧) « ٦٨/٢٧٥ » .

الحد الغربى : فاصل حوض الأمير نمرة (٤) والقطعة ٦٢ ، ٢٨ ، ٦٣ بحوض التل نمرة (٧) .

وقد تم تسليم هذه المساحة لأملاك الوحدة المحلية مركز ومدينة تمى الأمديد بموجب محضر التسليم النهائى المؤرخ فى ٢٠٠٤/٦/٢ ، وهذه المساحة مبينة الحدود والمعالم على الخريطة المساحية رقم ٦٦٣/٩١٤ بمقياس رسم ١: ٢٥٠٠ والمعدة بمعرفة مديرية المساحة بالدقهلية ولعدم أهمية هذا الموقع ولهذه الأسباب رأت منطقة آثار الدقهلية عدم الاحتفاظ بهذه القطعة لخلوها من الآثار .

وإذ وافقت اللجنة الدائمة للآثار المصرية بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١١ على إخراج المسطح المشار إليه من عداد الأراضى الأثرية .

لذا يتشرف وزير الثقافة برفع مشروع القرار المرفق للتفضل بالنظر - وعند الموافقة - بإصداره .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٤/١٠

وزير الثقافة

فاروق حسنى